

القمع في مصر يأتيكم برعاية واشنطن

كتبه نيويورك تايمز | 18 يوليو ,2015



على مدى عقود، استخدمت القيادات السلطوية في مصر قانون الطوارئ لقمع وترهيب منتقدي الحكومة تحت ستار الأمن القومي. وفي الأسابيع القبلة، من المتوقع أن يقوم السؤولون بتمرير قانون جديد، وقمعي بالمثل، سيكون من شأنه إعطاء السلطات صلاحيات أوسع لمواصلة تضييق الخناق على منتقدى الحكومة، والرقابة على الصحافة.

وقد أصبح تمرير ما يُسمى بقانون مكافحة الإرهاب -والذي تم العمل عليه لعدة أشهر- يشكل أولوية بالنسبة للحكومة بعد الهجمات الكبيرة التي شنها مسلحون في القاهرة وشبه جزيرة سيناء في الآونة الأخيرة.

والصريون قلقون بشكل كبير من تزايد العنف، لأن السلطة الجديدة التي يسعى الرئيس عبد الفتاح السيسي لامتلاكها ستكون خاضعة لمزيد من التضييق. مما يعني أن مصر بالفعل دولة بوليسية. وبإمكان السودات الأخيرة من قانون مكافحة الإرهاب، وغيرها من الخطوات التي اتخذتها الحكومة، أن تجعلها أكثر قمعًا. يجب أن يكون هذا مصدر قلق عميق للمصريين ولحلفاء البلاد، بما في ذلك الولايات المتحدة، لأن مثل هذه التكتيكات سوف تشجع على الأرجح الجماعات المتطرفة إذا لن يترك أمام المصريين الساخطين أي سبل للتعبير عن مظالهم سوى العنف.

وبموجب مشروع القانون الجديد، يصبح من المكن أن يتعرض الناس للتحقيق بتهمة



الإرهاب لمجرد أن الحكومة أكدت أنهم يسعون "للإخلال بالنظام العام والسلم الاجتماعي"، أو اتهمتهم بإلحاق الضرر بـ "الوحدة الوطنية"، أو الإضرار باقتصاد البلاد. وسيسمح مشروع القانون أيضًا بإنشاء محاكم خاصة للمتهمين بالإرهاب، وهذا سوف يزيد الأحكام السريعة، ويوسع قائمة الجرائم التي من شأنها أن تقود لعقوبة الإعدام.

وسوف تزيد مثل هذه الحاكم نمط الحاكمات التسرعة بحق الإسلاميين سوءًا، بعد أن حكم على كثير منهم بالإعدام ضمن إجراءات عقابية جماعية. والرئيس السابق عجد مرسي، الذي أُطيح به في انقلاب عام 2013، ليس سوى واحد من بين أولئك الذين حُكم عليهم بالإعدام بناءً على أدلة مشكوك فيها.

وتحتجز مصر حاليًا 18 صحفيًا على الأقل لنقلهم ما اعتبره مسؤولون حكوميون معلومات غير دقيقة-وفقًا لمنظمة العفو الدولية. وسوف يؤدي القانون الجديد إلى وضع قيود أكبر على الصحافة. فعلى سبيل الثال، لن يُسمح للصحفيين بنشر أي إحصاءات وتفاصيل حول الهجمات الإرهابية سوى تلك المأخوذة من مصادر رسمية.

وقد بدأت وزارة الخارجية المرية في الأسابيع الأخيرة إصدار مبادئ توجيهية جديدة لكبت حرية الصحفيين الدوليين أيضًا. وسلم السؤولون مؤخرًا قائمة من الصطلحات التي ينبغي على الصحفيين عدم استخدامها في وصف المنظمات الإرهابية، بما في ذلك الإسلاميين، الأصوليين، الجهاديين، والدولة الإسلامية. وبدلاً من ذلك، طُلب من الصحفيين أن يصفوا هذه المنظمات بالهمج، القتلة، والخربين".

وبشكل مخيّب للآمال -ولكنه ليس مستغربًا- لم يعرب السؤولون الأمريكيون عن أي قلق إزاء قانون مكافحة الإرهاب. ولم تقل وزارة الخارجية الأمريكية، في تصريح لصحيفة نيويورك تايمز، سوى أن الولايات المتحدة تدعم مصر في "مكافحة الإرهاب، ولكننا نأمل أن تكون النسخة النهائية من هذا القانون داعمة لحماية الحقوق الفردية للمصريين".

ويعد هذا الأمر مثيرًا للضحك. لقد كان المسؤولون في إدارة أوباما والمسرعون في الكونغرس على استعداد أيضًا للتغاضي عن الانتهاكات لأنهم يرون في مصر حليفاً لا غنى عنه في منطقة مضطربة. وفي الأسابيع الأخيرة، أقر أعضاء مجلس النواب ومجلس الشيوخ مشروع قانون المساعدات الأجنبية الذي فشل في الربط بين تقديم 1.3 مليار دولار سنويًا من المساعدات العسكرية لمصر وبين اتخاذ القاهرة للخطوات اللازمة لحماية حقوق الإنسان والحكم الديمقراطي.

وفي السنوات الماضية، سعى الكونغرس للحد من الاستبداد المتنامي من خلال إلزام وزارة الخارجية بالمادقة على أن مصر كانت تقوم بتلبية تلك المعايير. والآن، لا يطلب الكونغرس سوى أن تكون القاهرة ملتزمة بمعاهدة السلام مع إسرائيل لعام 1979، وأن تظل حليف للولايات المتحدة. ومن خلال التخلي عن الأهداف الأخرى، أصبح المشرعون متواطئين مع القمع في مصر.

المدر: نيويورك تايمز / ترجمة <u>التقرير</u>



